

عاقلة يعلم بالضرر وانه حسن مدح من احسن اليه واذم مذاسا
 ولولا انه يعلم بالضرر وانه كونه المحدث لتلك الافعال لما حكم
 به ذلك كما لا يحكم بحسن المدح والذم على ما ليس من افعال
 ولهذا اذا رمي العاقل بدم الرامي لا الامر به الي غيره ذلك
 من شبههم الواهية التي لا تقيد سوى ان من الافعال
 المسندة الي العبد ما هو متعلق بقدرته وارا دته وواق
 بحسب قصدته وواعيته وهي المسماة بالافعال الاختيارية
 وكونها مقدره للعبد وواقعة بكسبه على حسب
 قصدته واختياره وعند صرف قدرته وارا دته وان كانت
 مخلوقة لله تعالى كالف في حسن المدح والذم وصحة الطلب
 والنهي والتعجب وخودك ولا تقيد كونه مخلوقا للعبد
 على ما هو المتعارف والله اعلم بتسبيها ^{الاول المتبادر من العبد}
 في النظم كل مخلوق يصدر عنه فعل اختياري فدخل مشي
 الشجر وتسبيح الحصى وحنين الجذع واطلال الغمام وكلام
 ذراع الشاة له عليه الصلاة والسلام في تلك الافعال التي هي
 محل النزاع والف كلفا الاطلاق والف فاعرفا منقلبية عن نون
 توكيد حفيظة وفتا وكلا مفعول بفعل المراد به عند قدما
 المعتزلة يخلق وان كان غيره عندنا كما علم من التقرير ولا يخفى
 عليك ان قوله ولكن لا يؤثر فيهم منه رد من هب المعتزلة كما
 ان قوله كلف به يفهم منه رد من هب الجبرية تكن القوم
 في هذا الفن كما نبهناك عليه غير مرة لا يفتنون لمثل
 هذا في مقام بيان رد المذاهب الفاسدة وتقدير العقائد
 الفاضلة والله اعلم الثاني علم من وجوب نفاذه
 تعالى

تعالى بالحق بالاختيار بطلان دعوي ان شيئا من الاشياء يؤثر
 بطبعه او بقوة فيه وان الله تعالى بحسب جري العادة يخلق
 ذلك الاثر عنده لانه كالستر عند اللبس والريح عند الشرب
 والاختراق عند محاسنة النار الثالث يشترط يلزم على طريق
 المعتزلة اثبات خالقين كثيرين وذلك شرك وبه قال بقية
 الحق ما قاله السهد ولغظه لا يقال فالقابل يكون العبد
 خالق الافعال يكون من المشركين دون الموحدين لان
 يقول الاشرائك هو اثبات الشرك في الوهية تعالى
 بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس او بمعنى استحقاق العبادة
 كما للعبدة الاصنام والوثان والمعتزلة لا يشتمون ذلك بل
 لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى لا تمسح
 الي الاسباب والالات التي هي خلق الله تعالى الا ان مثابحة
 ما امر التمر قد بالفواقي تضليلهم في هذه المسئلة حتى
 قالوا ان المجوس اسعد حالاً منهم حيث لم يشبهوا الاشركا
 واحدا والمعتزلة اثبتوا شر كالاخصى الرابع فهم من نفى
 تأثير العبد فيما باشه من الافعال انه لا تقليد بالطريق
 الاحري وهو عبارة عن ان يوجد فعل لفاعله فعلا لا احد
 حركه اليه توجب حكمة المفتاح وبه قال اهل السنة واثبتت
 المعتزلة فالالم الحاصل في الضرر ويمعقب صنوب انسان
 والانسار الحاصل في الكسور عقب كسر انسان والموت الحاصل
 في المقتول عقب قتل انسان ليسه الا يخلق الله تعالى الاصنع
 للعبد فيه عندنا البتة لا تخليقا ولا كسبا اما التخليق فلاستحالة
 من العبد واما الاكساب فلاستحالة الكسب ما ليس قايما

تقولون ان التوجه
 انما وقع منهم على
 سبل المداغة
 لا اجل التنفيذ
 لا انهم كسروا الكفر
 حقيقة

المراد